



Agricultural Economics and Social Science

Available online at <http://zjar.journals.ekb.eg>
<http://www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?JournalId=1&queryType=Master>



دراسة الآثار الاقتصادية للإصلاح الإقتصادي على التنمية الاقتصادية في الهند

بدر ناصر ظاهر مركز العنزي* - ظاهر محمد حسنين - علي أحمد إبراهيم

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

Received: 11/09/2023; Accepted: 19/09/2023

المخلص: تتبلور مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الهندي، ورغم اتجاهه المتزايد نحو التحرر الاقتصادي، والسير في فلك الاقتصاد العالمي، بل ورغم الزيادة الكبيرة في الصادرات، إلا أن معدل الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية مازال دون المستوى المأمول الذي يعيد الهند لمكانتها على الساحة العالمية كشريك للولايات المتحدة الأمريكية في سيادة العالم، الأمر الذي يجعل من الضروري أن يطرح هذا التساؤل الرئيسي هل صاحب التطور في سياسات الإصلاح الإقتصادي في الهند تغير في التنمية الاقتصادية بها، واستهدف البحث دراسة التطورات التي حدثت في مؤشرات التنمية الاقتصادية في الهند، وقياس الآثار الاقتصادية للإصلاح الإقتصادي على التنمية الاقتصادية في الهند، ودراسة مقومات النمو الإقتصادي في الهند خلال الفترة (2000-2020)، ويمكن صياغة الفرض الرئيسي للدراسة بأن الإصلاح الاقتصادي في الهند شرطاً ضرورياً للنمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية في الهند، واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات لتحقيق أهداف الدراسة على المتوسط الحسابي والنسب المئوية والإنحدار الخطي البسيط وغيرها من الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية، سوف تركز الدراسة على دراسة سياسات الإصلاح الإقتصادي ومقومات النمو الإقتصادي في دولة الهند، وتبين من النتائج وجود علاقة معنوية طردية بين النمو الإقتصادي (كمتغير تابع) وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية (الناتج المحلي الإجمالي، والإدخار الإجمالي وصادرات السلع والخدمات، وواردات السلع والخدمات، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، والقيمة المضافة في التصنيع).

الكلمات الإسترشادية: الآثار الاقتصادية، الإصلاح الإقتصادي، التنمية الاقتصادية، الهند.

المقدمة والمشكلة البحثية

المعلومات الذي يسهم بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل نصف الصادرات الخدمية بالكامل. ويتخذ في تطوره شكل منحني صاعداً باطراد (البنك الدولي، 2020).

ويعد الاقتصاد الهندي رابع أكبر اقتصاد في العالم بمقياس تعادل القوى الشرائية و يحتل المرتبة العاشرة فيما يتعلق بسعر صرف الدولار الأمريكي مع ناتج محلي يتجاوز تريليون دولار. و الهند ثاني أسرع الاقتصاديات الرئيسية نمواً في العالم مع معدل نمو بلغ 9,2% في نهاية الربع الثاني من العام المالي 2006 – 2007. و مع هذا، يبلغ متوسط دخل الفرد في الهند 3700 دولار لجهة تعادل القوى الشرائية و 820 دولار فيما يتعلق بسعر صرف الدولار الأمريكي، و يرجع السبب في ذلك إلى التعداد السكاني الضخم في الهند، كما يصنف البنك الدولي الهند من بين الاقتصاديات محدودية الدخل (هندي، 1995).

اتبعت الهند نهجا مستوحاة من الاشتراكية لمعظم فترات ما بعد الإستقلال مع سيطرة حكومية صارمة على مشاركة القطاع الخاص و التجارة الأجنبية و الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن الهند و منذ بداية التسعينيات من

لقد أصبح من المؤكد اليوم أن الهند ستتجاوز الصين في معدلات النمو بدءاً من عام 1989، حيث يتوقع أن تحقق الهند معدلات نمو تتجاوز 8 في المائة سنوياً وفقاً لبعض التقديرات (الحصن، 2002)، وهو معدل استثنائي للنمو يمكن أن يضع الهند على رأس قائمة أكبر دول العالم من حيث مستويات الناتج في غضون عقود قليلة. أكثر من ذلك فقد أصبح من المؤكد أن الهند تحقق حالياً أعلى معدلات النمو في العالم، بحيث يتوقع أن يتجاوز معدل النمو فيها معدل النمو في الصين لعام 1989 (دغيم، 1989).

وتتمتع الهند باقتصاد متنوع إقليمياً، لم تلعب فيه تاريخياً التجارة الخارجية، والمعونات والاستثمار سوى دور محدود نسبياً. ولأن كانت نسبة مساهمة الواردات والصادرات الهندية من السلع في الاقتصاد قد قفزت من 13% إلى 25% منذ عام 1993، إلا إنها ما تزال أدنى بكثير عن مثيلاتها في الصين ودول جنوب شرق آسيا، والتطور اللافت حقاً، هو الدور المؤثر لقطاع تكنولوجيا

* Corresponding author: Tel. :+201025603559

E-mail address: kholy@80yahoo

الاقتصاد والانخراط بعمق فى التفاعلات الدولية ويعد التواجد الهندى فيما وراء البحار عاملاً موطداً لتلك التوجهات، خاصة فى المدن التى أضحت العولمة حقيقة مسلماً بها لديه (موسى، 2003).

وبناء على ذلك تتبلور مشكلة البحث فى أنه على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية التى شهدتها الاقتصاد الهندى، ورغم اتجاهه المتزايد نحو التحرر الاقتصادي، والسير فى فلك الاقتصاد العالمى، بل ورغم الزيادة الكبيرة فى الصادرات، إلا أن معدل الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية مازال دون المستوى المأمول الذى يعيد الهند لمكانتها على الساحة العالمية كشريك للولايات المتحدة الأمريكية فى سيادة العالم، الأمر الذى يجعل من الضروري أن يطرح هذا التساؤل الرئيسى هل صاحب التطور فى سياسات الإصلاح الإقتصادى فى الهند تغير فى التنمية الإقتصادية بها؟

أهداف البحث

- 1- دراسة التطورات التى حدثت فى مؤشرات التنمية الإقتصادية فى الهند
- 2- قياس الآثار الإقتصادية للإصلاح الإقتصادى على التنمية الإقتصادية فى الهند
- 3- دراسة مقومات النمو الإقتصادى فى الهند خلال الفترة (2000-2020)

فروض البحث

بناءً على مشكلة البحث السابق الإشارة إليها يمكن صياغة الفرض الرئيسى للبحث على النحو التالي : يعد الإصلاح الإقتصادى فى الهند شرطاً ضرورياً للنمو الإقتصادى والتنمية الاقتصادية فى الهند.

أساليب التحليل الإحصائى

اعتمد الدراسة فى تحليل البيانات لتحقيق اهداف البحث على المتوسط الحسابى والنسب المئوية والإنحدار الخطى البسيط وغيرها من الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية.

النتائج البحثية

تطور مؤشرات الإقتصادية فى ظل سياسات الإصلاح الإقتصادى فى الهند

اتضح من جدول 1 ما يلى:

تطور الناتج المحلى الإجمالى فى الهند خلال الفترة (2000-2020)

نلاحظ عدم الإستقرار فى الناتج المحلى الإجمالى فى الهند خلال الفترة (2000-2020) حيث تأرجحت قيم الناتج المحلى الإجمالى فى الهند بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك

القرن الماضى قد فتحت أسواقها تدريجياً أمام العالم من خلال اصلاحات اقتصادية عن طريق الحد من القيود الحكومية على التجارة الخارجية و الاستثمار. وقد أحرزت خصخصة الصناعات المملوكة للدولة و فتح قطاعات معينة أمام القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي تقدماً بطيئاً وسط جدل سياسى حوله (الخصرى، 1993).

ويتمثل التحدي الذى يواجهه الهند اليوم فى بناء مؤسسات اقتصادية بديلة قادرة على التوافق مع مجتمع عالمى موحد وأكثر ديموقراطية، والحفاظ، فى نفس الوقت، على حوار ديموقراطي نابض بالحياة، وتكمن خطورة هذا التحدي فى أن الدولة ما تزال غير فاعلة ومتشبثة بطرق بالية فى تنظيم الحياة الاقتصادية، خاصة أن هناك مدافعين أشداء عن سياسة الوضع الراهن فى الهند اليوم، ويلعب مستثمرو القطاع الخاص دوراً مركزياً فى التنمية الهندية المتسارعة. فى الوقت الذى تمثل فيه الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات الأجنبية محركات الدفع الأساسية فى حالة الاقتصاد الصينى القائم على النموذج التصديري. وما تزال مؤسسات الإقراض الصينية تفضل التعامل مع الشركات المملوكة للدولة، بينما لا تتلقى الشركات الخاصة سوى 10% من القروض المسجلة المتاحة. ويصل هذا الرقم فى الهند إلى 80%. غير أن هذه الأرقام قد لا تظهر بوضوح الحقيقة كاملة، أخذاً فى الاعتبار النزوع الصينى نحو التعامل مع شبكات التمويل الذاتى أو الشبكات الأسرية وذلك من أجل رفع حجم رأس المال المستثمر (هيبه، 2006).

تطورت صادرات هذه المنشآت بتحقيق معدل نمو سنوي تراوح بين 7.6% عام 1996 و 10.6% عام 2006، فلا غرابة أن تعتبر هذه المنشآت قاطرة النمو فى الهند وأن تزداد العناية بالمنشآت الصغرى منذ عام 2007 بشكل خاص (مؤتمر العمل العربى، 2019).

مشكلة البحث

ولقد تجلت محصلة الاصلاحات فى الهند لدعم قوي لسلطة اتخاذ القرار لدى أصحاب المشروعات التجارية والمديرين، وفى تخلى الدولة عن التدخل -ولو جزئياً- فى عملية إدارة الاقتصاد كما خفت القيود التى كانت تفرضها الدولة على طبقة رجال الأعمال، فانتعشت هذه الطبقة من بين صفوف التكنوقراط ذوي التعليم العالى. وبعد عقود من الإرتهان لإمكانات الطبقة الوسطى، أصبح القطاع الخاص، الآن، يشكل العمود الرئيسى لنمو الناتج القومى الهندى. كما توسعت العديد من الشركات الهندية، وأصبح بعض منها علامة تجارية عالمية (السعيد، 2005).

وتلك التطورات إن دللت على شئ فإنما تدل على أن المجتمع الهندى يمر بمرحلة تطور لا بد وأن تقصص عن ذاتها بحلول عام 2020، بتجلياته على حجم وطبيعة القوة العاملة، واتساع البنية الأساسية فيما سيمثل حافزاً لتحديث

(6.05)** (4.95)**

$$R^2=0.8433 \quad F=152.90^{**}$$

تطور صادرات السلع والخدمات في الهند خلال الفترة (2020-2000)

نلاحظ عدم الاستقرار في صادرات السلع والخدمات في الهند خلال الفترة (2000-2020) حيث تأرجحت قيم صادرات السلع والخدمات في الهند بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ متوسط صادرات السلع والخدمات في الهند حوالي 139.96 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 5.68%، وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -61.55% و25.78%.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور صادرات السلع والخدمات في الهند من خلال معادلة الإنحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي: أن معامل الإنحدار بلغته 8.35 وهذا يعني أنه كل عام تزداد صادرات السلع والخدمات في الهند بمقدار 8.35 مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة 21.18 وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.01.

كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.6742 مما يعني أن الفترة 2000-2020 (بما تتضمنه من متغيرات) ساهمت في تغيير صادرات السلع والخدمات في الهند بمقدار 67.42% وبلغت قيمة ف المحسوبة 87.55 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 0.01 مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر التالي:

$$Y = 48.109 + 8.35x$$

$$(14.55)^{**} \quad (21.18)^{**}$$

$$R^2=0.6742 \quad F=87.55^{**}$$

تطور واردات السلع والخدمات في الهند خلال الفترة (2020-2000)

نلاحظ عدم الاستقرار في واردات السلع والخدمات في الهند خلال الفترة (2000-2020) حيث تأرجحت قيم واردات السلع والخدمات في الهند بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ متوسط واردات السلع والخدمات في الهند حوالي 124.26 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 8.35%، وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -19.22% و27.87%.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور واردات السلع والخدمات في الهند من خلال معادلة الإنحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي: أن معامل الإنحدار بلغته 7.8782 وهذا يعني أنه كل عام تزداد واردات السلع والخدمات في الهند بمقدار 7.8782 مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة 17.62 وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.01.

الفترة، وبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي في الهند حوالي 153.72 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 8.96%، وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -27.84% و26.09%.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الهند من خلال معادلة الإنحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي أن معامل الإنحدار بلغته 12.56 وهذا يعني أنه كل عام يزداد الناتج المحلي الإجمالي في الهند بمقدار 12.56 مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة 10.52 وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.01.

كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.8410 مما يعني أن الفترة 2000-2020 (بما فيها من متغيرات) ساهمت في تغيير الناتج المحلي الإجمالي في الهند بمقدار 84.10% وبلغت قيمة ف المحسوبة 100.52 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 0.01 مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر التالي:

$$Y = 15.28 + 12.56x$$

$$(0.98) \quad (10.52)^{**}$$

$$R^2=0.8410 \quad F=100.52^{**}$$

تطور الإيداع الإجمالي في الهند خلال الفترة (2020-2000)

نلاحظ عدم الاستقرار في الإيداع الإجمالي في الهند خلال الفترة (2000-2020) حيث تأرجحت قيم الإيداع الإجمالي في الهند بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ متوسط الإيداع الإجمالي في الهند حوالي 153.72 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 26.50%، وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -24.11% و30.35%.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور الإيداع الإجمالي في الهند من خلال معادلة الإنحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي: أن معامل الإنحدار بلغته 4.002 وهذا يعني أنه كل عام يزداد الإيداع الإجمالي في الهند بمقدار 4.002 مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة 4.95 وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.01.

كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.8433 مما يعني أن الفترة 2000-2020 (بما تضمنه من متغيرات) ساهمت في تغيير الإيداع الإجمالي في الهند بمقدار 84.33% وبلغت قيمة ف المحسوبة 152.90 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 0.01 مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر التالي:

$$Y = 4.2677 + 4.0024x$$

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور القيمة المضافة في التصنيع في الهند من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي: أن معامل الانحدار بلغت قيمته 2.7468 وهذا يعني أنه كل عام تزداد القيمة المضافة في التصنيع في الهند بمقدار 2.7468 مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة 8.67 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01.

كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.8951 يعني أن الفترة 2020-2000 (بما تتضمنه من متغيرات) ساهمت في تغيير القيمة المضافة في التصنيع في الهند بمقدار 89.51% وبلغت قيمة ف المحسوبة 132.55 وهي معنوية إحصائياً مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر التالي:

$$Y = 9.5219 + 2.746x$$

$$(4.99)** (8.67)**$$

$$R^2 = 0.8951 \quad F = 132.55**$$

تطور النمو الإقتصادي في الهند خلال الفترة (2000-2020)

نلاحظ عدم الاستقرار في النمو الإقتصادي في الهند خلال الفترة (2000-2020) حيث تأرجحت القيم بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ متوسط الدخل القومي الإجمالي في الهند حوالي 147.66 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 9.03%، وتراوحت معدلات التغير بين -27.88% و 24.56%.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور النمو الإقتصادي في الهند من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي: أن معامل الانحدار بلغت قيمته 12.321 وهذا يعني أنه كل عام يزداد النمو الإقتصادي في الهند بمقدار 12.321 مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة 9.88 وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.01.

كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.8390 مما يعني أن الفترة 2020-2000 ساهمت في تغيير الدخل القومي الإجمالي في الهند بمقدار 83.90% وبلغت قيمة ف المحسوبة 111.37 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر التالي:

$$Y = 12.136 + 12.321x$$

$$(3.59)** (9.88)**$$

$$R^2 = 0.8390 \quad F = 111.37**$$

الأثار الإقتصادية للإصلاح الإقتصادي على تطور أداء الإقتصاد الهندي

تقييم أداء الإقتصاد الهندي

يمكن تقييم أداء الإقتصاد الهندي وفق المؤشرات التالية:

كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.8798 مما يعني أن الفترة 2020-2000 (بما تتضمنه من متغيرات) ساهمت في تغيير واردات السلع والخدمات في الهند بمقدار 87.98% وبلغت قيمة ف المحسوبة 152.88 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 0.01 مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر التالي:

$$Y = 37.599 + 7.8782x$$

$$(9.58)** (17.62)**$$

$$R^2 = 0.8798 \quad F = 152.88**$$

تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الهند خلال الفترة (2020-2000)

نلاحظ عدم الاستقرار في صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الهند خلال الفترة (2020-2000) حيث تأرجحت قيم صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الهند بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ متوسط صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الهند حوالي 44.77 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 8.99%، وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -34.12% و 42.00%.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الهند من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي: أن معامل الانحدار بلغت قيمته 2.2635 وهذا يعني أنه كل عام تزداد صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الهند بمقدار 2.2635 مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة 9.85 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01.

كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.8138 مما يعني أن الفترة 2020-2000 (بما تتضمنه من متغيرات) ساهمت في تغيير صادرات التكنولوجيا المتقدمة في الهند بمقدار 81.38% وبلغت قيمة ف المحسوبة 140.33 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 0.01 مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر التالي:

$$Y = 19.87 + 2.2635x$$

$$(8.21)** (9.85)**$$

$$R^2 = 0.8138 \quad F = 140.33**$$

تطور القيمة المضافة في التصنيع في الهند خلال الفترة (2021-1990)

نلاحظ الإنخفاض المستمر القيمة المضافة في التصنيع في الهند خلال الفترة (2020-2000) حيث تراوحت قيم معدلات التغير السنوي خلال تلك الفترة بين -26.81% و 20.0%، وبلغ متوسط القيمة المضافة في التصنيع في الهند حوالي 39.74 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 8.30%.

من حيث أداء قطاعات الاقتصاد الرئيسية الزراعة

الجوي أمام المستثمرين الهنود والأجانب، ولهذا فإنه يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في الهند، خاصة أن الطاقة الاستيعابية للسوق الهندية لا تزال كبيرة.

كما أشارت بعض الدراسات الصادرة عام 1999 إلى أن السوق المحتملة للتجارة الإلكترونية من الممكن أن تصل بنهاية عام 2001 إلى 11.9 مليار دولار.

من حيث نسبة مساهمات قطاعات الاقتصاد الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي

تراجعت في هذا الخصوص نسبة مساهمة الزراعة لصالح قطاعي الخدمات والصناعة، وذلك كما يظهر من جدول 2.

ويتضح من هذا الجدول أن التغيير في نسب مساهمات قطاعات الاقتصاد الرئيسية قد تم خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، إذ تراجعت نسبة مساهمة الزراعة بنحو 13% خلال عامي 1970-1990 أي من 45 إلى 32%، في حين زادت نسبة مساهمة قطاع الخدمات بنحو 12% خلال نفس الفترة (من 33 إلى 45%)، وبالمثل بالنسبة لقطاع الصناعة الذي زادت نسبة مساهمته خلال نفس الفترة بنحو 5% (من 22 إلى 27%). وبخلاف ذلك فإنه لم يحدث سوى تغير طفيف على نسب مساهمات هذه القطاعات خلال عقود الخمسينيات والستينيات والتسعينيات تتراوح ما بين 2-3% سواء بالزيادة أو بالنقصان داخل كل قطاع.

ويمكن تفسير ذلك بالتغيير الذي طرأ على دور الدولة في هذه القطاعات، حيث كان قطاع الزراعة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات هو بؤرة اهتمام الدولة الهندية، من خلال ما عرف بالثورة الخضراء التي أدت إلى زيادة المساحة المزروعة في الفترة بين عامي 1970، 1951 من 118.7 مليون هكتار إلى 140.3 مليون. وعلى النقيض من ذلك خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات حيث جاء التوسع الأهم من قبل الدولة في قطاعي الصناعة والخدمات، وبخاصة بعد إجراءات التأميم للبنوك وقطاع التأمين وغيرها من القطاعات الأخرى في أواخر الستينيات. وقد كان من الملاحظ أن المساحة المزروعة لم تزد خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات عن مليوني هكتار فقط، فبلغت عام 1990 نحو 142.3 مليون هكتار. هذا بالإضافة إلى ما تتميز به الزراعة الهندية من حيث السمة المحافظة للفلاح الهندي وتفتت الملكية وصعوبة الزراعة العلمية، والأهم من ذلك ارتباط إنتاجيتها إلى حد كبير بالظروف المناخية.

من حيث معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات الاقتصاد الرئيسية

كانت الهند مشهورة بما يطلق عليه معدل النمو الهندوسي وهو 3%، إلا أنها تجاوزت هذا المعدل المتدني منذ أوائل الثمانينيات، وذلك كما يوضحه جدول 3.

كان من بين أهم إنجازات الدولة الهندية في هذا القطاع أنها تجاوزت حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء وأوجدت مخزوناً احتياطياً من الحبوب وصل عام 1979 إلى 20 مليون طن، وارتفع عام 1995 ليصل إلى 30 مليون طن، وهو الأمر الذي كان من نتائجه زيادة قدرة الدولة على التعامل مع الجفاف مثلما حدث عامي 1979 و1987، ولم تعد هناك مجاعات كتلك التي حدثت في البنغال عام 1943 وأدت إلى وفاة ثلاثة ملايين هندي. على أنه يجب مراعاة أن هذا الاكتفاء الذاتي لا يعني تحقيق الإشباع المطلق لكل فرد، لأن ذلك يستلزم من الهند مضاعفة إنتاجها من الغذاء حتى يمكنها توفير مستوى معيشي مناسب لقرائها.

يذكر أن هذا الاكتفاء الذاتي أتى بفضل النتائج الإيجابية للثورة الخضراء خلال عقدي الخمسينيات والستينيات في مجالي استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية، إذ زادت مساحة الأراضي المزروعة من 118.7 مليون هكتار عام 1951/50 إلى 140.2 مليون عام 1970، ثم إلى 142.2 مليون عام 1990/89. كما زاد إنتاج الهند من الحبوب الغذائية من 50.8 مليون طن عام 1951/50 إلى 179.1 مليون عام 1994/93.

الصناعة

تمكن هذا القطاع بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار سياسة الإحلال محل الواردات، من تحقيق طفرات إنتاجية كمية عالية، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية. ولكن مع التحول إلى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جداً وأهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها عام 2000/99 بنحو 3.9 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 100 مليون دولار في أوائل التسعينيات. وتخطط الهند لكي تصل بقيمة صادرات هذه الصناعة إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2008. وكذلك الشأن بالنسبة للصادرات من أجزاء السيارات والتي وصلت قيمتها عام 1999/98 إلى 3 مليارات دولار، علماً بأن ذلك جاء في ظل منافسة شرسة من شركات من تايوان والصين وتركيا وماليزيا (الحسن، 2002).

الخدمات

قام هذا القطاع بدور مهم في تعبئة المدخرات والاستثمارات القومية اللازمة لتمويل خطط التنمية خلال العقود الخمسة الماضية. ويمتلك هذا القطاع طاقات كبيرة بفضل التوسع الذي شهده منذ أواخر الستينيات في أعقاب إجراءات التأميم للبنوك ولشركات التأمين، إذ زاد على سبيل المثال عدد الفروع التابعة للبنوك المؤممة من 8 آلاف فرع عام 1969 إلى 62 ألفاً عام 1995. وكما سبقت الإشارة في موضع سابق فقد قامت الدولة مؤخرًا عام 2000 بتحرير خدمات التأمين والبريد والاتصالات والنقل

جدول 1. تطور مؤشرات الإقتصادية في ظل سياسات الإصلاح الإقتصادي في الهند

السنوات	جمالي الناتج المحلي الإجمالي		صادرات السلع والخدمات		واردات السلع والخدمات		صادرات السلع والخدمات		القيمة المضافة في النمو الإقتصادي			
	القيمة	معدل التغيير	القيمة	معدل التغيير	القيمة	معدل التغيير	القيمة	معدل التغيير	القيمة	معدل التغيير		
بالمليار دولار	بالدولار	السنتوي %	بالمليار دولار	السنتوي %	بالمليون دولار	السنتوي %	بالمليار دولار	السنتوي %	بالمليار دولار	السنتوي %		
2000	66.89	-	23.22	52.79	-	52.86	25.78	66.4	12.58	26.14	11.35	74.48
2001	74.48	11.35	26.14	52.79	25.78	67.59	25.78	66.4	12.58	26.14	11.35	74.48
2002	88.7	19.09	30.07	83.46	25.69	86.95	25.69	83.46	15.03	30.07	19.09	88.7
2003	100.85	13.70	37.36	92.36	10.66	90.96	10.66	92.36	24.24	37.36	13.70	100.85
2004	100.01	-0.83	37.02	93.29	1.01	92.38	1.01	93.29	-0.91	37.02	-0.83	100.01
2005	72.17	-27.84	28.76	83.53	-10.46	67.66	-10.46	83.53	-22.31	28.76	-27.84	72.17
2006	79.15	9.67	30.32	96.02	5.42	76.19	14.95	96.02	5.42	30.32	9.67	79.15
2007	93.79	18.50	33.69	112.37	11.11	94.35	17.03	112.37	11.11	33.69	18.50	93.79
2008	92.78	-1.08	29.92	102.44	-11.19	86.25	-8.84	102.44	-11.19	29.92	-1.08	92.78
2009	100.85	8.70	33.01	109.22	10.33	91.82	6.62	109.22	10.33	33.01	8.70	100.85
2010	110.2	9.27	38.41	117.85	16.36	96.15	7.90	117.85	16.36	38.41	9.27	110.2
2011	124.75	13.20	43.83	143.93	14.11	118.51	22.13	143.93	14.11	43.83	13.20	124.75
2012	143.53	15.05	52.84	162.05	20.56	130.55	12.59	162.05	20.56	52.84	15.05	143.53
2013	162.69	13.35	63.12	182.52	19.45	147.06	12.63	182.52	19.45	63.12	13.35	162.69
2014	193.55	18.97	75.03	205.49	18.87	167.03	12.58	205.49	18.87	75.03	18.97	193.55
2015	230.81	19.25	88.91	229.66	18.50	178.12	11.76	229.66	18.50	88.91	19.25	230.81
2016	202.26	-12.37	67.47	184.9	-24.11	143.89	-19.49	184.9	-24.11	67.47	-12.37	202.26
2017	255.02	26.09	85.35	221.69	26.50	181.1	19.90	221.69	26.50	85.35	26.09	255.02
2018	297.95	16.83	101.55	254.02	18.98	207.62	14.58	254.02	18.98	101.55	16.83	297.95
2019	314.44	5.53	97.29	249.35	-4.19	215.53	-1.84	249.35	-4.19	97.29	5.53	314.44
2020	323.34	2.83	95.87	216.89	-61.55	60.37	0.63	216.89	-61.55	95.87	2.83	323.34
المتوسط	153.72	8.96	53.29	139.96	8.39	124.26	5.68	139.96	8.39	53.29	8.96	153.72

المصدر: البنك الدولي World bank تقرير التنمية الإقتصادية في العالم.

جدول 2. نسبة مساهمات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الهندي

السنة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2010-2000	2021-2011
قطاع الزراعة	50%	45%	38%	32%	28%
قطاع الصناعة	21%	22%	26%	27%	25%
قطاع الخدمات	29%	33%	36%	45%	47%

المصدر: تقرير التنمية في العالم عام 2022.

جدول 3. معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات الإقتصاد الرئيسية في الهند

السنة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2010-2000	2021-2011
الناتج المحلي الإجمالي	3.6%	4%	3%	5.7%	6.1%
الزراعة	2.9%	2.9%	1.8%	3.2%	3.8%
الصناعة	م.غ.م	م.غ.م	4.5%	6.4%	6.7%
الخدمات	م.غ.م	م.غ.م	4.3%	6.3%	7.7%

المصدر: تقرير التنمية في العالم عام 2022.

الصادرات الهندية من 8.3 مليارات دولار عام 1980 إلى 18.5 مليارات عام 1991/90 ثم إلى 43.1 مليارات عام 2000. ومما ساعد على هذه الزيادة في عقد التسعينيات تحرير سعر الروبية الهندية بدرجة كاملة عام 1993، حيث انخفضت قيمتها أمام الدولار من 20.08 روبية عام 1991 إلى 44.94 عام 2000. ومع هذا ينبغي الأخذ في الاعتبار أن الهند لا تزال تحقق عجزا تجاريا في ميزان مدفوعاتها بسبب زيادة وارداتها عن صادراتها حيث بلغت هذه الواردات عام 2000 نحو 60.8 مليار دولار (Vinod Vyasulu, 1999).

من حيث المركز المالي

تمكنت الهند في هذا الخصوص من تحقيق قدر كبير من الاستقرار المالي لها، حيث زادت احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى 30 مليار دولار أواخر التسعينيات بعد أن كانت لا تتجاوز مليارات واحد أواخر التسعينيات. كما تمكنت بدرجة كبيرة من ضبط الارتفاع الكبير في ديونها الخارجية، فوصلت خلال الفترة 1991-1999 من 71 مليار دولار إلى 98 مليار، وذلك مقارنة بعقد الثمانينيات الذي زادت فيه هذه الديون من 20 مليار دولار عام 1981 إلى 71 مليار عام 1991. بل والأهم من ذلك انخفاض خدمة هذا الدين الخارجي إلى 20.6% من إجمالي حصة الصادرات عام 1998، بدلا من 28.4% عام 1993.

التوقعات المستقبلية (المدني، 2007)

تنبأت مؤسسة جولدمان ساتش بأن اقتصاد الهندي سوف يصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2035 بناء على معدل نمو متوقع يتراوح بين 5.2% و 6.1% في حين أن الإقتصاد ينمو حاليا بنسبة 9.2%، وفي عام 1999 تنبأ مؤسسة جولدمان ساتش بأن الناتج المحلي الإجمالي للهند بأسعارها الحالية سوف يتجاوز كل من ناتج فرنسا وإيطاليا بحلول عام 2020 و ألمانيا و المملكة المتحدة و روسيا بحلول عام 2025 و اليابان بحلول عام 2035. و بحلول عام 2035 يتوقع للهند أن تصبح صاحبة ثالث أكبر اقتصاد في العالم خلف كل من الولايات المتحدة و الصين، مع الإشارة إلى أن جولدمان ساتش قد بنت تنبأها على معدل نمو للإقتصاد الهندي يتراوح بين 5.2% و 6.1% في مراحل مختلفة بينما تسجل الهند فعليا معدل نمو يفوق 9%.

والهند الذي يعتبر رابع أكبر اقتصاد في العالم بمقاييس تعادل القوى الشرائية سيتجاوز اليابان ليصبح ثالث أكبر اقتصاد خلال عام. وقد نقلت موقع البي بي سي الإخباري مؤخرا عن مؤسسة جولدمان ساتش تقريرها حيث توقعته فيه أن تتجاوز الهند بريطانيا لتصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم (بمقياس سعر صرف الدولار) خلال عقد مع تسارع نمو البلد. كما نقل البي بي سي عن جيم أو نيل رئيس فريق الإقتصاد العالمي في جولد مان ساتش قوله: "خلال ثلاثين سنة يمكن أن تضاهي القوى العاملة للهند حجم القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين مجتمعة".

وكما هو مبين في هذا الجدول، فقد شهد عقد الثمانينيات في مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي زيادة ملحوظة في معدلات النمو لكافة قطاعات الاقتصاد الرئيسية، وهو الأمر الذي انعكس على معدلات النمو لدخل الفرد الذي كان ينمو بمعدلات متدنية لا تتجاوز 1.5%. ومع هذا يرى كثيرون أن هذه الزيادة في معدلات النمو خلال الثمانينيات لم تتحقق بفضل كفاءة أكبر من قبل القطاعات الرئيسية للاقتصاد في توليد الموارد، بقدر ما كانت نتاجا للإنفاق الحكومي والقروض الخارجية في صورة مدخلات واستثمارات في هذه القطاعات. وعلى النقيض من ذلك فإن الزيادة الملحوظة في معدلات النمو خلال التسعينيات كانت بفضل النتائج الإيجابية للإصلاح الاقتصادي على الهياكل الإنتاجية لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

من الملاحظ في هذا الخصوص أنه رغم التحسن الذي طرأ على دخل الفرد في الهند، حيث زاد من 52 دولارا عام 1951 إلى 197 دولارا عام 1979 ثم إلى 340 دولارا عام 1989، وأخيرا إلى 450 دولارا عام 2000، فإنه لا يزال دون مثيله في الدول النامية. ويتصل بدخل الفرد قضية معدلات خط الفقر، حيث لا تزال الهند مستمرة في كونها أكبر تركز للفقر على مستوى العالم، إذ تبلغ معدلات خط الفقر بها وفقا لتقديرات عام 1994 نحو 35% من إجمالي عدد السكان (The world Bank Publications, 1993).

من حيث القدرة التنافسية للاقتصاد الهندي

من حيث القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية

نجد أن هذه القدرة لا تزال ضعيفة رغم ما شهدته من تطور منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ كانت هذه الاستثمارات في عقد الثمانينيات تتراوح بين 200-400 مليون دولار سنوياً، بل ولم تتعد عام 1991 نحو 68 مليون دولار، ولكن منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شهدت الهند تطورا ملحوظا في هذا الميدان حيث وصلت الاستثمارات فيها عام 1996 إلى 2.6 مليار دولار، زادت عام 1998/97 إلى 3.56 مليارات دولار، وإن كانت قد تراجع مرة أخرى عامي 2000/99، و 2001/2000 إلى ملياري دولار فقط. هذا وتهدف الهند إلى الوصول بهذه الاستثمارات إلى 10 مليارات دولار سنوياً (The Europa world Yearbook, 2001).

من حيث القدرة على المنافسة على الأسواق الخارجية

لا تزال أيضا هذه القدرة محدودة بسبب السياسة الحمائية للصناعة الهندية في مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي. ويتضح هذا الضعف الهندي التصديري عند مقارنته بدول آسيوية أخرى مثل الصين. ففي الوقت الذي لم يتجاوز نصيب الهند من الصادرات العالمية 0.67% عام 2001، بلغت الصادرات الصينية 3.4% من إجمالي الصادرات العالمية، وإن كان هذا لا ينفي التحسن الذي طرأ على القدرة الهندية في هذا المجال مقارنة بالعقود السابقة حيث لم تتعد هذه النسبة 0.6% عام 1994. هذا وقد زادت قيمة

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (3.04) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الإذخار الإجمالى (كمتغير مستقل) والنمو الإقتصادى (كمتغير تابع).

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.9695) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 605.45 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للإذخار الإجمالى على النمو الإقتصادى.

دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لصادرات السلع والخدمات على النمو الإقتصادى فى الهند خلال الفترة من (2000 – 2020)

يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (1.03) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين صادرات السلع والخدمات (كمتغير مستقل) والنمو الإقتصادى (كمتغير تابع).

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.6045) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 29.04 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً لصادرات السلع والخدمات على النمو الإقتصادى

دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لواردات السلع والخدمات على النمو الإقتصادى فى الهند خلال الفترة من (2000 – 2020)

يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (1.57) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين واردات السلع والخدمات (كمتغير مستقل) والنمو الإقتصادى (كمتغير تابع).

والجدير بالذكر أن حجم هذا الناتج كان أقل من 500 بليون دولار فى عام 2000 حينما كان الدولار يساوي 45 روبية تقريبا. وهذا يعنى أن حجم الاقتصاد الهندي تضاعف خلال ست سنوات بفعل معدلات نمو تراوحت ما بين 7-9%.

قياس أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على النمو الإقتصادى فى الهند

متغيرات النموذج كما هو موضح بجدول 4.

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

هى :

- 1- الناتج المحلى الإجمالى
- 2- الإذخار الإجمالى
- 3- صادرات السلع والخدمات
- 4- واردات السلع والخدمات
- 5- صادرات التكنولوجيا المتقدمة
- 6- القيمة المضافة فى التصنيع

المتغير التابع (Dependent Variable)

فى هذا النموذج هو النمو الإقتصادى فى الهند ويمكن تلخيص نتائج تقدير تأثير حجم التعاملات فى الأسواق المالية على مؤشرات التنمية المالية والتنمية الإقتصادية فى ماليزيا خلال الفترة (2000-2020) فى جدول 5.

دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للناتج المحلى الإجمالى على النمو الإقتصادى فى الهند خلال الفترة من (2000 – 2020)

يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (0.981) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الناتج المحلى الإجمالى (كمتغير مستقل) والنمو الإقتصادى (كمتغير تابع).

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.9996) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 540.02 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للناتج المحلى الإجمالى على النمو الإقتصادى

دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للإذخار الإجمالى على النمو الإقتصادى فى الهند خلال الفترة من (2000 – 2020)

يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

جدول 4. نتائج تقدير تأثير العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والنمو الإقتصادي في الهند خلال الفترة من (2000-2020)

المتغيرات التابعة	ثابت المعادلة	معامل الانحدار	T المحسوبة	R	R ²	FC
الناتج المحلي الإجمالي	3.24	0.981	**23.37	0.9998	0.9996	**540.02
الإدخار الإجمالي	14.29	3.04	**24.60	0.9847	0.9695	**605.45
صادرات السلع والخدمات	3.73	1.03	**5.39	0.7775	0.6045	**29.04
واردات السلع والخدمات	47.99	1.57	**23.51	0.9832	0.9968	**52.84
صادرات التكنولوجيا المتقدمة	25.68	3.87	**4.55	0.7223	0.5217	**20.72
القيمة المضافة في التصنيع	34.96	4.59	**34.17	0.9919	0.9839	**116.91

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام برنامج (SPSS 28) على الحاسب الآلي

المعايير الإحصائية

تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار المقدر عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين القيمة المضافة في التصنيع (كمتغير مستقل) والنمو الإقتصادي (كمتغير تابع).

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.9839) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 116.91 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للمضافة في التصنيع على النمو الإقتصادي.

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.9968) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 52.84 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً لواردات السلع والخدمات على النمو الإقتصادي.

دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لصادرات التكنولوجيا المتقدمة على النمو الإقتصادي فى الهند خلال الفترة من (2000 – 2020)

يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (3.87) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار المقدر عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين صادرات التكنولوجيا المتقدمة (كمتغير مستقل) والنمو الإقتصادي (كمتغير تابع).

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.5217) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 20.72 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً لصادرات التكنولوجيا المتقدمة على النمو الإقتصادي.

دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للقيمة المضافة في التصنيع على النمو الإقتصادي فى الهند خلال الفترة من (2000 – 2020)

يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (4.59) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت"

المراجع

- الأمم المتحدة (2022). التقرير السنوى ، التنمية فى العالم.
البنك الدولى (2020). تقرير التنمية فى العالم.
الحسن، محمد الفرجاني (2002). التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتحديات العولمة، مجلة دراسات، العدد الثامن، السنة الثالثة، 193.
الخضري، محسن أحمد (1993). الإصلاح الاقتصادي منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومي الوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
الدسوقي، إيهاب (1955). الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة حالة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 21.
السعيد، هالة حلمي (2005). الآثار الاقتصادية لبرنامج عملية الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دراسة بحثية حول صندوق التنمية العربية، بحوث جامعة المنصورة، 52.
المدني، عبد الله (2007). الهند تدخل نادي الدول التريليونية، 13 مايو.

- الهند (2017). عوامل النهوض وتحديات الصعود، المحور الثاني: مسيرة الهند التنموية، 70.
- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي (2011). المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة، جمهورية مصر العربية يومي 15 - 22 مايو، 86.
- دغيم، أحمد علي (1989). اقتصاديات البنوك، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- راتول، محمد، أ.بن داودية وهيبه (2006). بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، ورقة بحثية ضمن ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسنية بن بو علي، الشلف، يومي 17 و18، 176.
- شمس الدين، أشرف (2005). تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية، الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا).
- موسى، أحمد جمال الدين (2003). الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام، القاهرة، 81.
- هندي، منير إبراهيم (1995). أساليب وطرق عملية الإصلاح الاقتصادي للمشروعات العامة: خلاصة التجارب العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات رقم 337، القاهرة.
- Prof. H.L. (2012). Nagaraja murthy, problems being faced by SMEs in India (An attempt to study MSME segment Minutely), bharati vidyapeeth Univ., IMR, New Delhi, Published on Indian Fac.com: 2012/04/14
- The Europa world Yearbook (2001). 1938.
- The world Bank Publications (1993). Trends in developing economies, 27.
- Vinod Vyasulu (1999). The South Asian Model, in International Conference on Colonialism and Globalization, New Delhi, February, 11.

STUDY THE ECONOMIC EFFECTS OF ECONOMIC REFORM ON ECONOMIC DEVELOPMENT IN INDIA

Badr N.Z.M. Al-Anzi, T.M. Hassanein and A.A. Ibrahim

Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: The problem of the study crystallizes in that despite the economic reforms that the Indian economy has witnessed, and despite its increasing trend towards economic liberalization, and following the orbit of the global economy, and even despite the large increase in exports, the rate of economic performance of the economic sectors is still below the desired level, which restores India due to its position on the global scene as a partner of the United States of America in world sovereignty, which makes it necessary to ask this main question: Is the development in economic reform policies in India accompanied by a change in its economic development? The research aimed to study the developments that occurred in the economic development indicators in India. And measuring the economic effects of economic reform on economic development in India, and studying the components of economic growth in India during the period (2020-2000). The main hypothesis of the study can be formulated that economic reform in India is a necessary condition for economic growth and economic development in India, and the study was based on data analysis. To achieve the objectives of the study using arithmetic mean, percentages, simple linear regression, and other descriptive and quantitative statistical methods, the study will focus on studying economic reform policies and the components of economic growth in the State of India, and the results show that there is a positive moral relationship between economic growth (as a dependent variable) and each of the following: The following independent variables (GDP, gross saving, exports of goods and services, imports of goods and services, exports of advanced technology, and value added in manufacturing).

Key words: Economic impacts, economic reform, economic development, India.

المحكمون:

1- أ.د. محمد غريب مهدي
أستاذ الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة بالإسماعيلية- جامعة قناة السويس

2- أ.د. جمال الدين مصطفى
أستاذ بكلية الزراعة- جامعة الزقازيق